

Distr.: General
10 June 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشوري سينغ

حماية الحق في التعليم من الاستغلال التجاري*

موجز

يقدم هذا التقرير وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ٣/١٧ و ٤/٢٣ و ٢٧/٢٦. ويساور المقرر الخاص قلق إزاء الزيادة السريعة في عدد مؤسسات التعليم الخاصة وما يترتب على ذلك من استغلال تجاري للتعليم، ويبحث التأثيرات السلبية لهذا الاستغلال على المعايير والمبادئ التي يقوم عليها الإطار القانوني للحق في التعليم، على النحو المحدد في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويسلط المقرر الخاص الضوء على تبعات الخصخصة على مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعيتين ويحلّل قوانين التعليم وكذا تطور التشريعات المتصلة بخصخصة التعليم. وأخيراً، يقدم مجموعة من التوصيات بشأن وضع أطر تنظيمية فعالة لمراقبة المؤسسات التعليمية الخاصة وحماية التعليم باعتباره منفعة عامة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

010715 010715 GE.15-09392 (A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 5 0 9 3 9 2 *

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|--|
| ٤ | ٢-١ | أولاً - مقدمة |
| ٤ | ٣٥-٣ | ثانياً - الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص في الفترة الأخيرة |
| ٧ | ٣٩-٣٦ | ثالثاً - الاستغلال التجاري للتعليم وانتشاره غير المقيّد |
| ٩ | ٤٦-٤٠ | رابعاً - الانشغال الواسع إزاء التأثيرات المؤذية للخصخصة في التعليم |
| ٩ | ٤٤-٤٣ | ألف - الخصخصة والحق في التعليم باعتباره استحقاقاً |
| ١٠ | ٤٦-٤٥ | باء - الخصخصة والحق في التعليم باعتباره تأهيلاً |
| ١٠ | ٥٥-٤٧ | خامساً - الإطار القانوني الدولي للحق في التعليم |
| | | سادساً - الآثار السلبية للخصخصة على المبادئ والمعايير الأساسية التي يقوم عليها الحق في التعليم |
| ١٢ | ٦٤-٥٦ | ألف - عدم التمييز |
| ١٣ | ٥٧ | باء - تكافؤ فرص الحصول على التعليم |
| ١٣ | ٥٩-٥٨ | جيم - العدالة الاجتماعية والمساواة |
| ١٣ | ٦١-٦٠ | دال - حماية التعليم وتعزيزه باعتباره منفعة عامة |
| ١٤ | ٦٤-٦٢ | سابعاً - تباين استجابات السياسات العامة تجاه مؤسسات التعليم غير الحكومية |
| ١٥ | ٦٨-٦٥ | ثامناً - المؤسسات الخاصة والتشريع الوطني |
| ١٦ | ٨٥-٦٩ | ألف - التعليم باعتباره منفعة عامة |
| ١٨ | ٧٧-٧٦ | باء - إلغاء التعليم الهادف إلى الربح |
| ١٩ | ٧٩-٧٨ | جيم - تنظيم الرسوم الدراسية |
| ١٩ | ٨٠ | دال - المعايير الدنيا وقيم حقوق الإنسان |
| ٢٠ | ٨٢-٨١ | هـ - بعض الأطر التنظيمية المثالية |
| ٢٠ | ٨٥-٨٣ | تاسعاً - قابلية عمليات مؤسسات التعليم الخاصة للتقاضي |
| ٢١ | ٩٢-٨٦ | عاشراً - إطار تنظيمي لضبط مؤسسات التعليم الخاصة يركز على التعليم باعتباره منفعة عامة |
| ٢٣ | ١٠٠-٩٣ | ألف - اللوائح الآمرة |
| ٢٤ | ٩٨ | باء - اللوائح الجزئية |
| ٢٤ | ٩٩ | جيم - اللوائح العقابية |
| ٢٥ | ١٠٠ | |

| | | | |
|----|---------|--|------------|
| ٢٥ | ١٠٧-١٠١ | آليات الإشراف والرصد | حادي عشر - |
| | | رصد المخصصة في قطاع التعليم وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمعاهدات حقوق | |
| ٢٦ | ١٠٧-١٠٥ | الإنسان | |
| ٢٦ | ١١٠-١٠٨ | خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ | ثاني عشر - |
| ٢٧ | ١٣٢-١١١ | الاستنتاجات والتوصيات | ثالث عشر - |

أولاً - مقدمة

١ - سُجِّلَت خلال العقد الماضي في بلدان نامية عديدة زيادة سريعة في عدد مؤسسات التعليم الخاصة، وتبين أن الكثير من المدارس والمؤسسات التعليمية كانت غير مسجلة وكانت تمول وتدار من قبل مالكين أفراد أو شركات. ويختلف مقدمو الخدمات هؤلاء عن غيرهم من الفاعلين غير الحكوميين، مثل المؤسسات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع المحلي، والمؤسسات والاتحادات الاحتكارية. والنتيجة أن التعليم أصبح يُستغل لأغراض تجارية ويزدهر التعليم المهادف إلى الربح في ظل رقابة محدودة جداً من جانب السلطات العامة. وفي هذا التقرير، يشير المقرر الخاص إلى النمو السريع لمؤسسات التعليم الخاصة الذي يترتب عليه الاستغلال التجاري للتعليم، ويبحث التأثيرات السلبية لهذا الاستغلال على المعايير والمبادئ والأطر القانونية التي يقوم عليها الحق في التعليم، على النحو المحدد في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويسلط الضوء أيضاً على تبعات الخصخصة على مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعيتين، ويشدد على ضرورة حماية التعليم باعتباره منفعة عامة.

٢ - ويحلل المقرر الخاص، استناداً إلى تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/69/402)، قوانين التعليم وتطور التشريعات المتعلقة بالخصخصة. وأخيراً، يقدم مجموعة من التوصيات لوضع أطر تنظيمية فعالة لمراقبة مؤسسات التعليم الخاصة وفقاً للالتزامات الدولية بشأن الحق في التعليم كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ثانياً - الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص في الفترة الأخيرة

٣ - خلال فترة إعداد التقرير، اضطلع المقرر الخاص ببعثات إلى الجزائر وبوتان. وكتب في تقريره لعام ٢٠١٤ المقدم إلى الجمعية العامة، عن الأثر السلبي لمؤسسات التعليم الخاصة على معايير ومبادئ التعليم والإطار القانوني الذي يقوم عليه الحق في التعليم وأهمية الحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة.

٤ - وشارك المقرر الخاص منذ تقريره الأخير في عدد من الأنشطة العامة المتعلقة بالتعليم وواصل تعاونه مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٥ - وفي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، شارك بصفته محاوراً في جلسة الإحاطة التي نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في نيويورك لفائدة المندوبين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي الجلسة التي تكلم فيها عن التعليم.

٦ - وفي ٦ أيار/مايو، ألقى كلمة افتتاح الندوة التي نظمتها كلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس بالرباط بشأن التعلّم مدى الحياة.

- ٧- وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو، شارك في اجتماع بمسقط عنوانه "التعليم للجميع وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، وهو الاجتماع الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالتعاون مع حكومة عمان. وسلط الضوء خلال الجلسة المخصصة للوزراء والقادة على المسائل والتحديات الرئيسية.
- ٨- وفي ١٤ أيار/مايو، شارك في جلسة إحاطة نظّمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في جنيف لفائدة المندوبين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحدث بصفته محاوراً عن التعليم وشارك في الحوار مع المندوبين الحاضرين.
- ٩- وفي ١٦ أيار/مايو، ألقى كلمة افتتاح النشاط الذي نظّمته اليونسكو ووفد النمسا الدائم لديها بشأن التربية من أجل المواطنة العالمية تحت عنوان "الظروف المؤاتية/الآفاق".
- ١٠- وفي ١١ حزيران/يونيه، شارك في نشاط جانبي نظّمته المنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم وتكلم عن تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.
- ١١- وفي ١٢ حزيران/يونيه، ألقى كلمة في نشاط جانبي استضافته البرتغال والمبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الخصخصة في التعليم، وشارك في اجتماع للخبراء.
- ١٢- وفي ١٧ حزيران/يونيه، شارك، بمناسبة عقد الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، في حلقة نقاش استضافها الوفدان الدائم للبرتغال وقطر بشأن الحق في التعليم ومهارات التنمية.
- ١٣- وفي ٢٠ حزيران/يونيه، شارك في نشاط جانبي استضافته تونس بشأن القرار المتعلق باسترداد الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة.
- ١٤- وفي ٧ تموز/يوليه، شارك بصفته متكلّماً رئيساً في مناقشة مدتها يوم نظّمها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حول صياغة توصية عامة بشأن حق النساء والبنات في التعليم.
- ١٥- وفي ١٢ تموز/يوليه، ألقى كلمة في الدورة السادسة والخمسين لمؤتمر وزراء التعليم في البلدان الفرنكوفونية التي عُقدت في أبيدجان بشأن توفير التعليم الجيد الشامل في هذه البلدان وما يتصل بذلك من تحديات وأولويات وآفاق.
- ١٦- وفي ٢٥ تموز/يوليه، شارك بصفته محاوراً في طاولة مستديرة نظّمها المدرسة الجامعية اونري دونان في جنيف بشأن الحرية والديمقراطية من دون عنف، وقدم ملاحظات ختامية في الجلسة المتعلقة بالأسس الفلسفية لحقوق الإنسان.
- ١٧- وفي ٢٥ آب/أغسطس، ألقى محاضرة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والحق في التعليم في كلية الدراسات القانونية، بجامعة جنوب آسيا في نيودلهي.

- ١٨- وفي ٢٦ آب/أغسطس، ألقى كلمة أمام مسؤولين يمثلون ولايات مختلفة من الهند، خلال حلقة دراسية توجيهية نظمتها الجامعة الوطنية للتخطيط التعليمي في نيودلهي بشأن قانون الهند للحق في التعليم.
- ١٩- وفي ٢ أيلول/سبتمبر، ألقى محاضرة خاصة في المجتمع الهندي للقانون الدولي في نيودلهي بعنوان "الحق في التعليم باعتباره أحد حقوق الإنسان: التحديات والآفاق بالنسبة إلى الهند".
- ٢٠- وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، شارك في نشاط جانبي في نيويورك، استضافته منظمة الشفافية الدولية والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، بشأن الفساد وأثره على حقوق الإنسان.
- ٢١- وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، دعت مؤسسة المجتمع المفتوح ليتحدث عن تقريره المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الخصخصة والحق في التعليم.
- ٢٢- وفي الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم لعام ٢٠١٤ الذي عُقد في الدوحة، وكان موضوعه "تخيل - ابتكر - تعلم: الإبداع في صلب التعليم".
- ٢٣- وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك في مؤتمر القمة العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عُقد في ايشي ناغويا، اليابان، حيث كان من بين المحاورين في الجلسة العامة.
- ٢٤- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى كلمة افتتاح اجتماع نظمته جامعة ريوخا في إسبانيا بشأن التعلم الخدمي .
- ٢٥- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى محاضرة في جامعة كوينز في بلفاست تحت عنوان "مسؤولية الدولة عن توفير التعليم الجيد لكل طفل".
- ٢٦- وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش، في المغرب، حيث تفاعل مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. وألقى كلمة في اختتام النشاط ركّز فيها على الحق في التعليم.
- ٢٧- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تناول مسألة التعليم الجيد في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية الذي كُرس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستضافته اليونسكو في باريس.
- ٢٨- وفي الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شارك في رئاسة جلسة عامة بشأن تطبيق القانون الدولي، وهي الجلسة التي عقدت في إطار المؤتمر العالمي المعني بالقانون الدولي ونظمتها المجتمع الهندي للقانون الدولي في نيودلهي.

٢٩- وفي ١٥ كانون الثاني/يناير شارك بصفته متكلماً رئيساً في نشاط نظّمه منتدى الحق في التعليم في نيودلهي بالتعاون مع اليونسكو، وتحديث عن تقريره لعام ٢٠١٤ المقدم إلى الجمعية العامة.

٣٠- وفي ٢٣ شباط/فبراير، أخذ الكلمة في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للمبادرة العالمية للتعليم المعقودة في جوهانسبورغ، في جنوب أفريقيا، وشدد فيها على الحاجة إلى حماية التعليم من قوى الخصخصة. وأعرب المشاركون في الجمعية العامة عن تأييدهم للتوصيات الواردة في تقريره لعام ٢٠١٤ المقدم إلى الجمعية العامة.

٣١- وفي ١٨ آذار/مارس، شارك في طاولة مستديرة بشأن "الخصخصة والتعليم والعدالة الاجتماعية"، عُقدت في معهد العلوم السياسية بباريس لبحث مشاكل الخصخصة في التعليم. كما ألقى محاضرة عامة عنوانها "خصخصة التعليم: تحدّد جديد لحقوق الإنسان في البلدان النامية".

٣٢- وفي ٢٠ آذار/مارس، شارك بصفته محاوراً في نشاط نظّمه الوفد الدائم لفيجي لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف بشأن أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتزامات الدولة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، وتكلّم عن التحديات التي يواجهها أعمال الحق في التعليم إعمالاً فعالاً وعن صلة هذا الحق بالحق في التنمية.

٣٣- وفي ٢٦ آذار/مارس، ألقى كلمة رئيسية بشأن حماية التعليم من الخصخصة باعتباره منفعة عامة، في جلسة تناولت الحق في التعليم الجيد وخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونُظمت بمناسبة المنتدى الاجتماعي العالمي في تونس.

٣٤- وفي ١٥ نيسان/أبريل، أدلى ببيان في افتتاح المناقشة العامة بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، التي نظمتها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف بغرض صياغة تعليق عام بشأن المادة ٢٤ (الحق في التعليم) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٥- وفي ٢٢ نيسان/أبريل، ألقى محاضرة في مدرسة كورنيل للقانون بشأن التأثيرات السلبية لخصخصة التعليم وشدد على التزامات الدولة وضرورة الحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة.

ثالثاً- الاستغلال التجاري للتعليم وانتشاره غير المقيد

٣٦- أجريت مؤخراً دراسة معمّقة بشأن الخصخصة كشفت أن قطاع التعليم يزداد انفتاحاً أمام التجارة وتحقيق الربح، وأمام أجنّدت تقررهما مصالح تجارية خاصة تصوّر المتعلم كمستهلك والتعليم كسلعة استهلاكية^(١). فقد أدّت إعادة تشكيل الخدمات العامة في ظل عولمة الليبرالية

(١) Ian Macpherson, Susan Robertson and Geoffrey Walford, eds., *Education, Privatization and Social Justice: Case Studies from Africa, South Asia and South East Asia* (Oxford, Symposium Books Limited, 2014).

الجديدة إلى جعل التعليم محط اهتمام القطاع الخاص^(٢) واتفاقات التجارة الدولية مثل الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات واتفاق التجارة في الخدمات^(٣). وتمثل المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم في البلدان النامية مثلاً ساطعاً عن الاستغلال التجاري للتعليم، ويشار إليها بـ "التعليم - التجاري"^(٤). ويحتمل أن يكون عدد كبير جداً من هذه المدارس غير مسجل^(٥).

٣٧- وتعزى هذه التطورات إلى استراتيجيات البنك الدولي لقطاع التعليم التي شددت منذ عام ١٩٨٠ على الدور الرئيسي للقطاع الخاص في مجال التعليم وأجبرت البلدان النامية على إجراء تخفيضات مهمة في إطار التكيف الهيكلي لخدماتها العامة، بما فيها التعليم. وتولي الاستراتيجية الأخيرة التي وضعها البنك الدولي بشأن التعليم، أي استراتيجية قطاع التعليم لعام ٢٠٢٠ (الصادرة في عام ٢٠١١)، أهمية متزايدة لمشاركة القطاع الخاص في التعليم؛ وذلك على غرار ما تفعل الشراكة العالمية من أجل التعليم^(٦).

٣٨- وإذ تشجع مؤسسة التمويل الدولية التعليم الهادف إلى الربح، فإنها تعتبر القوانين بمثابة عقبات مالية وتوجه مؤسسات التعليم الخاصة لكي تكون "شركات مربحة جداً ومزدهرة"^(٧). ويمثل هذا الأمر إخلالاً صارخاً بالالتزامات التي اتخذتها هيئات دولية، من بينها البنك الدولي، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما هو موضح في التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التعليم.

٣٩- والاستغلال التجاري للتعليم وتحريره المطلق أمام رواد مشاريع ساعين إلى تحقيق أغراض أو أهداف ربحية أمر يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينطوي إدراج التعليم الخاص والهادف إلى الربح في المشهد التعليمي الوطني على عدد من المضاعفات الخطيرة^(٨). وتؤدي الخصخصة إلى تراجع الاستثمارات العامة. ويجب أن تولى السياسات العامة أقصى درجات الاعتبار لتأثير الخصخصة السلبي في التعليم، وتراعي مسألة أن التعليم منفعة اجتماعية.

(٢) انظر: concept note for the Commonwealth Ministerial Working Group on the Post-2015 Development Framework for Education (2013).

(٣) انظر: Education International, "Education is not a commodity", 6 May 2015. Available from: http://ei-ie.org/en/news/news_details/3517.

(٤) انظر: Geetha B. Nambissan, "Private schools for the poor: business as usual?", *Economic & Political Weekly*, 13 October 2012, vol. xlvii, No. 41, p. 51.

(٥) Laura Day Ashley et al., "The role and impact of private schools in developing countries" (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Department of International Development, 2014) p. 18.

(٦) انظر: www.ncspe.org/publications_files/OP224.pdf.

(٧) انظر: *Education investment guide: a guide for investors in private education in emerging markets* (2010)، متاح على الرابط الإلكتروني <http://documents.worldbank.org/curated/en/2010/07/18806919/education-investment-guide-guide-investors-private-education-emerging-markets>.

(٨) انظر: <http://blogs.ft.com/beyond-brics/2014/12/17/for-profit-school-chains-educate-africas-poor/>.

رابعاً- الانشغال الواسع بإزاء التأثيرات المؤذية للخصخصة في التعليم

٤٠- أجرى عدد من الباحثين دراسة نقدية للنموذج الليبرالي الجديد للتعليم الذي يميزه "انسحاب الدولة لفائدة القطاع الخاص" و"مفاهيم التمدرس القائمة على منطق السوق" - ويمثل نهاية عقود من الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة^(٩). ويجب الإشادة بعمل الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تعرب عن قلقها إزاء التأثيرات السلبية لخصخصة التعليم^(١٠).

٤١- وأعربت اليونسكو والمنظمة الدولية للفرنكفونية عن القلق إزاء الخصخصة التي اكتسحت قطاع التعليم وحولته إلى مجرد سلعة: "فبسبب التنوع في مجال التعليم، بات عدد المؤسسات الخاصة - الدولية أو المحلية - أكبر فأكبر. و(باتت) الاتحادات الدولية متخصصة في "بيع" التعليم. ويلجأ عدد من الشخصيات المحلية، من بينهم معلمون ومسؤولون تربويون، إلى إنشاء مدارس تهدف إلى الربح ويتوجهون إلى الأسر الغنية بشعارات تمدح جودة (التعليم المدرسي) أو يتوجهون إلى الفئات الضعيفة بشعارات توهمها بحرصهم على مصلحتها، وهو ما يخفي في الغالب الطابع الربحي أو السياسي لمساعدتهم. ويمكن للمرء أن يلاحظ على وجه الخصوص بروز ظاهرة شبه سوقية في قطاع التعليم"^(١١).

٤٢- وتقوض المؤسسات الخاصة الحق في التعليم، باعتباره استحقاقاً وتأهيلاً على حد سواء.

ألف- الخصخصة والحق في التعليم باعتباره استحقاقاً

٤٣- إن استحقاق التعليم من حيث حصول الجميع عليه يمثل شرطاً أساسياً لممارسة الحق في التعليم. غير أن الخصخصة تغذي الإقصاء لأن الشرائح الأفقر لا تستطيع الوصول إلى المدارس الخاصة. ويؤدي هذا الأمر إلى تفاقم الفوارق في الحصول على التعليم ومن ثم إلى مزيد تهميش الفقراء. وزيادة على ذلك، فإن مخططات القسائم الهادفة إلى تمكين أولياء الأمور الفقراء من اختيار مدرسة خاصة هي في الواقع مخططات تشجع على التمييز الطبقي^(١٢).

(٩) انظر: Zajda, ed., *Decentralization and Privatization in Education: the Role of the State* (Dordrecht, Springer, 2006).

(١٠) انظر: report on Privatisation in Education, organized by the Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, together with the Privatisation in Education Research Initiative on the occasion of the twenty-sixth session of the Human Rights Council, June 2014; www.ei-ie.org/en/news/news_details/3306; interventions at the Global Campaign for Education World Assembly, Johannesburg, 23-27 February 2015; www.opensocietyfoundations.org/events/un-special-rapporteur-kishore-singh-privatization-education; <http://globalinitiative-escr.org/advocates-from-91-countries-call-on-governments-to-stop-education-profiteers/>.

(١١) "La régulation du système éducatif: une obligation pour atteindre l'équité et améliorer la qualité", paper prepared by the International Institute for Educational Planning of UNESCO, the International Organization of la Francophonie, Wallonie Bruxelles, 2014, p. 7.

(١٢) Ian Macpherson, "Interrogating the private-school 'promise' of low-fee private schools" in *Education, Privatization and Social Justice: Case Studies from Africa, South Asia and South East Asia*, Ian Macpherson, Susan Robertson and Geoffrey Walford, eds. (Oxford, Symposium Books, 2014), p. 21.

٤٤ - وفي الغالب، لا يتمثل معيار القبول في المؤسسات الخاصة في الجدارة أو الاستحقاق وإنما بالأحرى في القدرة على تسديد الرسوم. ويتعارض هذا الأمر مع المعايير الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

باء- الخصخصة والحق في التعليم باعتباره تأهيلاً

٤٥ - تستميل الإعلانات التي تصوّر المدارس الخاصة على أنها تقدم تعليمًا أفضل الطلاب وأولياء الأمور غير المطلّعين. وظاهرة المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم تصوّر على أنها وسيلة متيسرة للحصول على تعليم جيد. غير أنه لا يوجد ما يدل على أن "المدارس الخاصة تقدم أشياء مختلفة عما تقدمه المدارس العامة للبحث على المزيد من التعلم ... وأداء العديد من المدارس الخاصة أسوأ من أداء المدارس العامة" (١٣). وتنقص الجودة أيضاً بسبب العدد الكبير من المدرسين أو المعلمين غير المؤهلين الموظفين على أساس مؤقت في مدارس خاصة تديرها شركات صغيرة وكبيرة. ويتعارض هذا الأمر بصورة مباشرة مع توصية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية بشأن أوضاع المدرسين، وهي التوصية التي تضع إطاراً قانونياً لمهنة التدريس وتطبق على معلمي المدارس العامة والخاصة على حد سواء.

٤٦ - وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن المدارس الخاصة "والمدارس العامة التي ترتادها فئات طلابية متشابهة تقدم الخدمات ذاتها" (١٤). وفي حين تفخر هذه المدارس بمعدلات النجاح الأكاديمي لديها، فإن العنصر الحاسم في نجاح الطالب يتمثل في انخداره من أسرة ثرية ومتعلمة (١٥). وعموماً، يعزى اختيار المدارس الخاصة إلى غياب المدارس العامة أو ضعفها.

خامساً- الإطار القانوني الدولي للحق في التعليم

٤٧ - تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن احترام الحق في التعليم وإعماله وحمايته. ولا تفرض قيود على حرية الوالدين والأوصياء في تربية أطفالهم دينياً وأخلاقياً وفقاً لقناعاتهم، وعلى حرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، كما هو منصوص عليه في المادة ١٣ (٣) و(٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن هذه الحرية في التعليم تخضع للمعايير التعليمية الدنيا التي يتعين على جميع المؤسسات التعليمية الخاصة

(١٣) انظر: Zajda, *Decentralization and Privatization*, pp.9 and 10.

(١٤) OECD, "Private schools: Who benefits?", in *PISA in Focus 7*, متاح على الرابط الإلكتروني: www.oecd.org/pisa/pisaproducts/pisainfocus/48482894.pdf

(١٥) متاح على الرابط الإلكتروني www.statcan.gc.ca/daily-quotidien/150331/dq150331d-eng.htm. انظر أيضاً Global Monitoring Report p. 216.

امتثالها^(١٦). وعدم امتثال المؤسسات التعليمية الخاصة المعايير التعليمية الدنيا المنصوص عليها في المادة ١٣(٣) و(٤) يشكل انتهاكاً للحق في التعليم^(١٧).

٤٨- وتتضمن اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم أحكاماً مشابهة. وتنص على أن إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة أو الإبقاء عليها ينبغي ألا يكون لهدف استبعاد أي فئة وإنما "لتوفير مرافق تعليمية بالإضافة إلى تلك التي توفرها السلطات العامة" وأن "التعليم الذي تقدمه هذه المؤسسات ينبغي أن يمثل المعايير التي تقررها أو تقرها السلطات المختصة، وخاصة للمراحل التعليمية المتماثلة".

٤٩- والتعليم ليس امتيازاً للأغنياء والميسورين وإنما حقاً غير قابل للتصرف لكل فرد. والدولة هي الضامن والمنظم للتعليم. وتوفير التعليم الأساسي المجاني ليس واحداً من التزامات الدول الجوهريّة فحسب وإنما واجباً أخلاقياً أيضاً.

٥٠- ويعتبر المقرر الخاص أنه من الضروري عند النظر في خصخصة التعليم مراعاة التزامات الدول إزاء احترام الحق في التعليم: يجب على الدول أن تضمن تعزيز الحق في التعليم واحترامه وإعماله^(١٨).

٥١- فمسؤولية الدول عن توفير التعليم الأساسي المجاني منصوص عليها في قانون حقوق الإنسان. ووفقاً لتفسير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعتبر الدول بموجب المادة ١٣ من العهد المسؤولة الرئيسية عن توفير التعليم مباشرة في معظم الظروف؛ وتوصي الدول الأطراف في العهد مثلاً بإلغاء "شبكة مدرسية على جميع المستويات"^(١٩). وتلتزم الدول بموجب المادة ١٤ من العهد "التزاماً صريحاً" بتوفير التعليم الأساسي المجاني للجميع واعتماد خطة عمل مفصلة لتحسين توفير التعليم تدريجياً^(٢٠). وشددت اللجنة على أن الدول تعتبر، بموجب المادة ١٣، المسؤولة الرئيسية عن توفير التعليم مباشرة في معظم الظروف^(٢١).

٥٢- ويفيد أحد تقارير اليونسيف بأن "الدولة وحدها ... هي التي تستطيع أن تجمع معاً كل مكونات النظام التعليمي بطريقة متماسكة لكنها مرنة"^(٢٢). وأي دولة يجرم فيها عدد كبير من الأفراد من أي أشكال التعليم الأساسية تعتبر بداهة متخلفة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب

(١٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم، الفقرة ٥٤.

(١٧) المرجع السابق، الفقرة ٥٩.

(١٨) يجسد الالتزام بالأداء بالتزاماً بالتوفير (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣، الفقرتان ٤٦ و٤٧).

(١٩) المرجع السابق، الفقرة ٤٨ المستشهدة بالمادة ١٣(٢)(هـ).

(٢٠) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣، الفقرة ٩.

(٢١) المرجع السابق، الفقرة ٤٨.

(٢٢) UNICEF, *The State of the World's Children — Education* (New York, 1999), p. 63.

العهد. وإذا كان يجب قراءة العهد بطريقة لا تنص على هذا الالتزام الرئيسي الأدنى فإنه سيكون قد جُرد إلى حد كبير من سبب وجوده^(٢٣).

٥٣- ومن المبادئ الراسخة في قانون حقوق الإنسان أن الدولة تظل مسؤولة عن التزاماتها حتى عند خصخصتها. وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه لا يمكن لدولة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التملص من مسؤوليتها بتفويض التزاماتها إلى المدارس الخاصة^(٢٤). ويعزز هذا الموقف بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تؤكد أن الدول عندما تفوض مسؤولياتها إلى أعمال تجارية فإنها تظل مسؤولة عن ضمان وفاء تلك الشركات بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٥٤- وتبقى الدولة المسؤولة الرئيسية عن التعليم وفقاً للالتزامات القانونية الدولية ولا يمكنها أن تتخلى عن وظائفها الرئيسية في مجال الخدمات العامة. وكما أفادت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في حكمها التاريخي في قضية *براون ضد مجلس التعليم* (١٩٥٤)، فإن "توفير المدارس العامة هو اسمى وظيفة تضطلع بها الدولة" و"التعليم هو ربما أهم وظيفة تضطلع بها الدولة والحكومات المحلية"^(٢٥).

٥٥- ومع ذلك، فإن الحكومات، بدلاً من أن تراقب نمو التعليم الخاص والهادف إلى الربح، غالباً ما تدعم المؤسسات الخاصة بالإعانات والحوافز الضريبية وتتخلى من ثم عن وظيفتها العامة الرئيسية. ونتيجة لذلك، تحل المؤسسات الخاصة محل التعليم العام وتتاجر من ثم بالتعليم بدلاً من أن تكمل الجهود الحكومية.

سادساً- الآثار السلبية للخصخصة على المبادئ والمعايير الأساسية التي يقوم عليها الحق في التعليم

٥٦- إن خصخصة التعليم حيثما كان لها تأثير سلبي تنتهك العديد من المعايير القانونية والأخلاقية التي يقوم عليها الحق في التعليم.

(٢٣) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣ (١٩٩٠) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف، الفقرة ١٠.

(٢٤) *Costello-Roberts v. the United Kingdom*, judgement of 25 March 1993, paras. 27 and 28.

(٢٥) *Wisconsin v. Yoder*, 406 U.S.205, 92 S. Ct. 1526, 32 L.Ed.2d 15 (1972), as cited "Students Rights", in *Education Law*, Charles J. Russo and Ralph D. Mawdsley, eds., Education Series (New York, Law Journal Press, 2002).

ألف - عدم التمييز

٥٧ - تحظر الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ٢(٢))، التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب. ولا تحترم المؤسسات الخاصة أسباب التمييز المحظورة وتنتهك المبادئ الأساسية لعدم التمييز في قانون حقوق الإنسان: فالأصل القومي أو الوضع الاقتصادي أو الثروة أو النسب هي العناصر الحاسمة في الوصول إلى المدارس الخاصة. وللخصخصة التعليم تبعات أيضاً على حق البنات في التعليم، كون الأسر تعطي الأولوية لتعليم الأولاد على حساب البنات. وأي مخطط "فسائم يرمي إلى تمكين الوالدين من اختيار مدرسة خاصة يشجع في الواقع على التمييز الطبقي"^(٢٦).

باء - تكافؤ فرص الحصول على التعليم

٥٨ - توسع الخصخصة أوجه التفاوت في الحصول على التعليم. وتتجاهل المؤسسات الخاصة المبدأ الأساسي لتكافؤ فرص الحصول على التعليم الذي يمثل قاسماً مشتركاً بين جلّ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (الوثيقة A/HRC/17/29 و Corr.1). وستتفاقم التفاوتات في فرص الحصول على التعليم بزيادة عدد المؤسسات التعليمية الخاصة غير المنظمة، إذ بات الوضع الاقتصادي أو الثروة أو الممتلكات أهم شروط الحصول على التعليم.

٥٩ - وتلتزم الدول بآلا تؤدي حرية تقديم التعليم المنصوص عليها في المادة ١٣(٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تفاوتات شديدة في فرص الحصول على التعليم بالنسبة إلى بعض شرائح المجتمع^(٢٧). ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣/١٧، ينبغي للدول أن تُعمل الحق في التعليم إعمالاً كاملاً بطرق منها تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم وفقاً لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

جيم - العدالة الاجتماعية والمساواة

٦٠ - يستخدم التعليم أداة من أجل "تعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية وغير ذلك من حقوق الإنسان"^(٢٨). وتقوض الخصخصة مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يقع في صلب الرسالة العالمية

(٢٦) Macpherson, "Interrogating the private-school 'promise'", p. 21.

(٢٧) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ بشأن الحق في التعليم، الفقرة ٣٠.

(٢٨) انظر Transparency International, *Global Corruption Report: Education* (Abingdon, Oxon, Routledge, 2013). انظر أيضاً Jacques Hallak and Muriel Poisson, "Corrupt schools, corrupt universities: what can be done?" (International Institute for Educational Planning, UNESCO Publishing, 2007).

للأمم المتحدة لتعزيز التنمية وصون كرامة الإنسان. والمدارس الخاصة المنخفضة الرسوم "إذ تعطي الأفضلية لبعض الناس دون غيرهم في الحصول على التعليم، لا تعوق العدالة الاجتماعية في مجال التعليم فحسب، بل تعرقلها بواسطة التعليم" لأن سبب وجود هذه المدارس يتمثل في "طلب مقابل نقدي للحصول" على التعليم. ويؤدي ذلك إلى تفاقم الفوارق من خلال الإقصاء الهيكلي لبعض الفئات وتكريس رؤية ليبرالية جديدة للمجتمع^(٢٩).

٦١- وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة وعنوانها "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، مرفق)، شددت الجمعية العامة على أهمية الحق في تعليم جيد وأعربت عن إصرار المجتمع الدولي على العمل من أجل بلوغ عالم عادل ومنصف وشامل للجميع. ويرى المقرر الخاص أنه من الصعب التوفيق بين هذه الرؤية والتبعات الاجتماعية لخصخصة التعليم. وما لم تصبح السياسات الاجتماعية عامل تغيير سعيًا إلى إرساء عدالة قائمة على (إعادة) التوزيع، فإن التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية معرض للخطر مع احتمال اندلاع نزاعات عنيفة^(٣٠).

دال - حماية التعليم وتعزيزه باعتباره منفعة عامة

٦٢- تؤثر الخصخصة سلباً في التعليم لأنها "تعيد تصنيف التعليم لا كمنفعة عامة أو مجتمعية تقوم على مبادئ ديمقراطيين هما العدالة وتكافؤ الفرص وإنما كمنفعة خاصة فردية ومفتتة وشخصية"^(٣١). وتتجاهل المدارس الخاصة والهادفة إلى الربح القوانين والمعايير وتقوض التعليم باعتباره منفعة مجتمعية.

٦٣- وشدد المقرر الخاص مراراً على أهمية حماية التعليم باعتباره منفعة عامة وشجع في الوقت ذاته الرأي القائل إن الدولة هي ضامنة التعليم الجيد باعتباره منفعة عامة. ويشكل فهم الدور المتعدد الجوانب للدولة في التعليم شرطاً مسبقاً لإجراء تحليل انتقادي للمؤسسات التعليمية ولمسؤوليتها عن الحفاظ على التعليم وتعزيزه باعتباره منفعة عامة^(٣٢).

٦٤- وينبغي أن يشكل الحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة هاجساً رئيسياً عند النظر في التوصيات والتحليلات المعروضة في التقرير المقدم من لجنة الخبراء الحكومية المعنية بتمويل التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين (A/69/315).

(٢٩) Macpherson, "Interrogating the private-school 'promise'", p. 296.

(٣٠) Esuna Dugarova and Tom Lavers, "Social inclusion and the post-2015 sustainable development agenda", paper prepared for UNITAR briefing for delegates on the post-2015 development agenda and social inclusion (United Nations Research Institute for Social Development, April 2014), pp. 2 and 3.

(٣١) Macpherson, "Interrogating the private-school 'promise'", p. 295.

(٣٢) انظر: Zajda, *Decentralization and Privatization*, introduction.

سابعاً- تباين استجابات السياسات العامة تجاه مؤسسات التعليم غير الحكومية

٦٥- إن المدارس البديلة المنشأة لأسباب لغوية أو ثقافية أو دينية تمشيا مع المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معترف بها في نظم التعليم وهي مهمة للحفاظ على التنوع وحماية الأقليات داخل البلدان.

٦٦- وتوجد سبل مهمة أخرى لتلبية الطلب على التعليم عندما تسعى الدولة إلى إعمال الحق في التعليم إعمالاً تدريجياً. ولكل مدرسة من المدارس المجتمعية والدينية وغير الهادفة إلى الربح والتابعة لمنظمات غير حكومية حوافز وديناميات ونتائج مختلفة. ويمكن للحكومات كما في البرازيل أن تصنف مختلف مؤسسات التعليم غير الحكومية. وفي إسبانيا، تنص الترتيبات التعاقدية^(٣٣) بين الأقاليم والمدارس الخاصة على حقوق والتزامات متبادلة. والدعم العام المقدم إلى هذه المؤسسات التعليمية يجب أن يرهن، كما هو منصوص عليه في دستور كابو فيردي مثلاً، بتحقيق المصلحة العامة.

٦٧- ويمكن للسياسات العامة أن تساعد المجتمعات والمنظمات غير الحكومية في إنشاء المدارس. ويمكن للمدارس المجتمعية أداء دور تكميلي مفيد في إعمال الحق في التعليم. وقد تشكل هذه المدارس مصادر للابتكار بما يفضي إلى ظهور أساليب تعليمية أو مناهج دراسية أو ممارسات إدارية جديدة قادرة على تحسين المنظومة العامة. وكما في حال المدارس المجتمعية لبوذ شيكشا في الهند^(٣٤)، يمكن إدماج المدارس المجتمعية في منظومة المدارس العامة. وتوفير تعليم جيد من الجهود المهمة الرامية إلى ضمان تعليم "اجتماعي" كما في فيتنام حيث تبذل الجهود لزيادة الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم المقدم إلى المدارس المجتمعية. ومن شأن عمليات التعاون الرامية إلى تحقيق المصلحة الاجتماعية في التعليم أن تفضي إلى تعزيز نظم التعليم العام^(٣٥).

٦٨- وزيادة على ذلك، تعتبر المؤسسات التعليمية المنشأة لأغراض خيرية، وهي مؤسسات لا تهدف إلى الربح وإنما إلى تشجيع التعليم باعتباره منفعة مجتمعية، مفيدة جداً في توليد الدعم الاجتماعي للتعليم. ويمكن للسياسات العامة أن تشجع إنشاء مرافق عامة مخصصة لقضية التعليم. ويمكن لسياسات المسؤولية الاجتماعية للشركة أن تدعم تطوير التعليم ويجب الاستفادة منها كلياً. وكل الذين يعتبرون التعليم منفعة عامة وقضية اجتماعية بخلاف المدارس الهادفة إلى الربح يمكن

(٣٣) Spain, Organic Law 8/2013 for the improvement of quality of education

(٣٤) انظر: "Coalition for Community Schools, "Community Schools: Partnerships for Excellence" متاح على الرابط الإلكتروني www.communityschools.org/assets/1/Page/partnershipsforexcellence.pdf

.See also www.bodh.org/stakeholder-development.php

(٣٥) انظر: Ta Van Tuan and Duong Thi Viet An, *Socialization Policy and Access of the Rural Poor to Education in Vietnam*. Available from www.periglobal.org/role-state/document/socialization-policy-and-access-rural-poor-education-vietnam

تشجيعهم من خلال توفير بيئة مؤاتية وحكم سديد لتطوير التعليم، وذلك بطرق مبتكرة مثل صناديق الائتمان الخاصة المنشأة بغرض زيادة الاستثمار الوطني في التعليم إلى أقصى حد.

ثامناً - المؤسسات الخاصة والتشريع الوطني

٦٩- تبقى الدول المسؤولة الرئيسية عن حماية الحق في التعليم. وللعديد من البلدان تشريع وطني يتضمن أحكاماً قابلة للتطبيق على مؤسسات التعليم غير الحكومية. وفي معظم الحالات، يكون هذا التشريع واسع النطاق إذ يغطي الحق في حرية التعليم الديني والأخلاقي وفقاً للمادة ١٣ (٣) و (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. وما عدا في حالات قليلة، لا تغطي هذه الأحكام المخصصة في جميع تجلياتها ولا تعالج بما يكفي المسائل المتصلة تحديداً بالاستغلال التجاري للتعليم. ولا توجد قوانين بشأن المؤسسات الخاصة سوى في بلدان قليلة.

٧٠- وفي ظل وجود رقابة محدودة أو غير فعالة فإنه يمكن بالفعل ملاحظة التأثيرات السلبية للخصخصة على الحق في التعليم في بلدان عديدة. وعلى سبيل المثال، أسفرت زيادة مهولة في المدارس الخاصة المنخفضة التكلفة في باكستان، التي بات عدد المسجلين فيها يزيد على ٤٠ في المائة من مجموع الطلاب، عن تفاقم التفاوتات في جميع مستويات المدرسة، ما أفضى إلى تأجيج العنف وانعدام الاستقرار في الأقاليم المتأثرة بالنزاعات^(٣٦). وفي نيبال، تواصل المؤسسات الخاصة، التي يمكنها التسجيل كشركات وبيع خدمات التعليم، خرق المبادئ التوجيهية الحكومية^(٣٧). ويؤدي نمو المدارس غير المجانية والهادفة إلى الربح في المغرب إلى قيام نظام يخدم مصلحة الميسورين وقد يفضي إلى تطوير نظام تعليم من مستويين^(٣٨). وفي جنوب أفريقيا حيث باتت شعبية المدارس الخاصة تتسع أكثر فأكثر في صفوف الطبقات المتوسطة^(٣٩)، فتحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً تحقيقات بشأن مدرسة مؤسسة كورو الهادفة إلى الربح^(٤٠).

(٣٦) انظر Irfan Muzaffar, Campaign for Quality Education in Pakistan, "World Bank funded private schools in Pakistan undermining equity?", 2 December 2013.

(٣٧) انظر Chandra Sharma Poudyal, "Nepali private schools and tolerated illegality", *Setopati*. Available from <http://setopati.net/opinion/1792/>. See also the parallel report submitted for the universal periodic review of Nepal by National Campaign for Education-Nepal, the Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, the Sciences Po law school Clinic, and partners. Available from <http://bit.ly/1Gke0dn>.

(٣٨) انظر Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights: Morocco, "Privatisation in education in Morocco and the right to education: summary factsheet". Available from <http://goo.gl/MTGua8>.

(٣٩) انظر www.news24.com/SouthAfrica/News/Curro-race-row-sparks-probe-at-private-schools- 20150203.

(٤٠) انظر <http://pod702.co.za/Eyewitnessnews/docs/150519GDECurroReport.pdf>.

٧١- وتطلب مجموعة أوميجا الدولية، وهي مجموعة مدارس منخفضة التكلفة في غانا تهدف إلى الربح وتدار كأعمال تجارية^(٤١)، رسوماً تصل إلى ٤٠ في المائة من دخل الأسر المعيشية^(٤٢) الفقيرة وتستخف بالتعليم بعدم اتباعها المناهج الدراسية الوطنية^(٤٣) وبتوظيف معلمين غير مؤهلين^(٤٤). ويلاحظ المقرر الخاص أن منح المدارس الخاصة امتيازات ضريبية أو إعانات بدلاً من إنشاء مدارس عامة جيدة ينتهك دستور غانا الذي ينص على حق كل شخص في أن ينشئ أو يديم على نفقته مدرسة أو مدارس خاصة.

٧٢- وعلى غرار غانا، تسمح كينيا وأوغندا أيضاً بالاستغلال التجاري للتعليم وتشجع المدارس الهادفة إلى الربح، مثل أكاديميات بريدج الدولية. وينتهك هذا الأمر ما قطعتة هذه الدول من التزامات قانونية دولية بتوفير التعليم الأساسي المجاني للجميع، كما ينتهك قانون كينيا لعام ٢٠٠١ بشأن الطفل (الذي يعزز قانون التعليم الأساسي لعام ٢٠١٣)، الذي ينص على حق كل طفل في التعليم الأساسي المجاني وعلى مسؤولية الحكومة عن توفير هذا التعليم.

٧٣- وأتت شيلي نهجاً تنظيمياً تحويلياً بهدف محو الأثر المدمر لسياسات تعليم سوقية امتدت لثلاثين سنة وأسفرت عن ارتفاع مستويات التمييز والتراتبية في المدارس^(٤٥). ويعرب المقرر الخاص عن أمله في أن تلغي الإصلاحات الحالية السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة القائمة وتعيد للتعليم مكانته كخدمة عامة من خلال قانون جديد وعادل اجتماعياً وقائم على الإنصاف^(٤٦). كما يعرب عن أمله في أن تنهي التبعات السلبية للخصخصة في شيلي بلدانا مثل بيرو عن سلوك هذا الطريق. وتمثل المدارس الخاصة حوالي ٢٥ في المائة من المدارس الموجودة في بيرو التي بدلاً من أن تحمي المصلحة العامة في التعليم أصدرت المرسوم التشريعي رقم ٨٨٢ الذي يعهد إلى الوكالة الوطنية لحماية المستهلك تنظيم قطاع المدارس الخاصة.

٧٤- وفي السويد، شرعت الحكومة في إجراء استعراض رئيسي لإلغاء الربح كحافز لتقديم التعليم بعدما سُجل تراجع في جداول التصنيف لبرنامج التقييم الدولي للطلاب، وتنوي وضع

(٤١) انظر www.periglobal.org/subject/for-profit-schools.

(٤٢) انظر Curtis Reip, "Omega Schools Franchise in Ghana: "affordable" private education for the poor or for-profitteering?" in *Education, Privatization and Social Justice: Case Studies from Africa, South Asia and South East Asia*, Macpherson et al., eds., pp. 259-278.

(٤٣) انظر http://globalinitiative-eser.org/wp-content/uploads/2014/08/260814-Education-Privatization-in-Ghana-CRC-pre-session-report_FINAL.pdf.

(٤٤) انظر المرجع السابق.

(٤٥) انظر "Decommodifying Education in Chile", 2014. Available from www.educationincrisis.net/blog/item/1122-decommodifying-education-in-chile?bachetlets-reforms-in-the-face-of-persistent-educational-inequalities.

(٤٦) انظر "Sweeping reforms set to end for-profit education in Chile", 20 May 2014. Available from <http://theconversation.com/sweeping-reforms-set-to-end-for-profit-education-in-chile-26406>.

قانون بحلول عام ٢٠١٦ يجبر الشركات الخاصة على إعادة استثمار جميع أرباحها في مدارسها. و"تكشف تجربة المدارس المجانية في السويد أن السماح للمؤسسات الخاصة الهادفة إلى الربح بدخول سوق التعليم لم يفض إلى ارتفاع الأداء وتحسن المدارس وإنما بالأحرى إلى ظهور مصلحة انتفاعية أخرى في التعليم"^(٤٧).

٧٥- وعلى غرار ما تنص عليه قوانين بعض البلدان^(٤٨)، يجب أن تحدد الدولة شروط اشتغال المدارس الخاصة. ففي هولندا، يجب على الشركات الممولة من موارد خاصة والهادفة إلى الربح، أكثر من المدارس الخاصة المنشأة لغرض ديني أو فلسفي أو تربوي محدد، أن تستوفي الشروط المنصوص عليها، وأن تحصل على موافقة مفتشية التعليم إذا أرادت تقديم التعليم إلى التلامذة البالغين سن الدراسة الإلزامية.

ألف - التعليم باعتباره منفعة عامة

٧٦- يمكن لمفهوم التعليم باعتباره منفعة عامة أن يزداد قوة في حال تكريسه في النظام القانوني الوطني. ويوجد هذا المفهوم في التشريعات الوطنية لبلدان عديدة ويجب أن يصبح أكثر شيوعاً. وعلى سبيل المثال، ينص دستور إكوادور الذي وضع نموذجاً جديداً للدولة قائماً على حقوق الإنسان (انظر الوثيقة A/HRC/WG.6/13/ECU/1، الفقرة ٤)، على أن يستجيب التعليم للمصلحة العامة ولا يخضع لمصالح الأفراد أو الشركات.

٧٧- وبالمثل، ينص قانون الأرجنتين لعام ٢٠٠٦ بشأن التعليم الوطني على أن التعليم والمعرفة يمثلان منفعتين عامتين تضمنهما الدولة وأن الإدارة الخاصة سوف تستند إلى المعيار الموضوعي للعدالة الاجتماعية. وينص القانون في الجمهورية الدومينيكية على أنه يجب على الدولة أن تشجع بالأساس التعليم باعتباره "منفعة مشتركة"^(٤٩). وفي بعض البلدان يشترط أن يكون التعليم الخاص خدمة من خدمات "المصلحة العامة"^(٥٠)، ويحظر بالتالي التعليم الهادف إلى الربح. ويشير دستور البرازيل أيضاً إلى مفهوم التعليم باعتباره منفعة اجتماعية.

باء - إلغاء التعليم الهادف إلى الربح

٧٨- يتعارض التعليم الهادف إلى الربح مع مفهوم التعليم باعتباره منفعة عامة، ويود المقرر الخاص الإشارة إلى التشريعات الوطنية المطبقة في بلدان عديدة تحظر المدارس الهادفة إلى الربح.

(٤٧) انظر Richard Vaughan, "No return for Sweden's free schools", *TES Magazine*, 24 October 2014. Available from <https://www.tes.co.uk/article.aspx?storyCode=6447747>

(٤٨) على سبيل المثال، المادة ٥ من قانون الكاميرون رقم ٠٢٢/٢٠٠٤ (٢٠٠٤)؛ وقانون أنغولا للتعليم الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ والمادة ٤ من قانون بروندي رقم ١٩/١.

(٤٩) القانون الأساسي للتعليم رقم ٦٦ لعام ١٩٩٧ (المادة ٧).

(٥٠) دستور الغابون (بصيغته المنقحة في عام ٢٠١١) (المادة ١، الفقرة ١٩)؛ والإطار القانوني رقم ٠٠٤/١٤ (٢٠١٤) لجمهورية كونغو الديمقراطية (المادة ١٣٧)؛ وقانون الكاميرون رقم ٠٢٢/٢٠٠٤ (٢٠٠٤).

فعلى سبيل المثال، ينص قانون التعليم في جزر البهاما^(٥١) على أن "إنشاء المدارس أو الحفاظ عليها لا يكون بغرض أن يحقق أي شخص أو أشخاص ربحاً خاصاً". وفي قطر، يشترط على المدارس الخاصة أن تحصل على إذن من المجلس الأعلى للتعليم وأن "لا تكون موجهة نحو الربح"^(٥٢). وينص قانون التعليم في الصين على أنه "يجب أن تتوافق الأنشطة التعليمية مع المصلحة العامة للدولة والمجتمع"^(٥٣) وعلى أنه "لا يمكن لأي منظمة أو فرد إدارة مدرسة أو أي مؤسسة تعليمية من نوع آخر بهدف تحقيق الربح"^(٥٤). وتولي السياسات والتشريعات الوطنية في فنلندا أهمية قصوى للتعليم باعتباره وظيفة عامة من وظائف الدولة وباعتباره منفعة عامة. وينص القانون في فنلندا على أنه "لا يجوز تقديم التعليم الأساسي من أجل تحقيق مكاسب مالية"^(٥٥).

٧٩- ويحظر التعليم الهادف إلى الربح بموجب القانون في بعض البلدان حيث يعتبر توفير التعليم الأساسي التزاماً دستورياً كما هو الحال في البرازيل وجنوب أفريقيا. ويؤدّ المقرّر الخاص أن يشيد بجميع البلدان التي تحظر التعليم الهادف إلى الربح ويناشد جميع البلدان إلغاء هذا النوع من التعليم. ويعتبر المقرّر الخاص أن من الضروري تعميم هذا الإلغاء في التشريعات والسياسات العامة وإنشاء آليات إشراف فعالة.

جيم - تنظيم الرسوم الدراسية

٨٠- بما أن العديد من المؤسسات الخاصة تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من التعليم، فإنه يجب فرض قواعد ولوائح لمراقبة الرسوم الدراسية. أما غير ذلك فإنه سيهدّد القدرة الاقتصادية لفئات محددة من السكان على الحصول على التعليم^(٥٦). ويمكن للسلطات العامة أن تضع حداً أقصى للرسوم المسموح طلبها من جانب المؤسسات الخاصة مع حظر رفع تلك الرسوم دون موافقة مسبقة. فالمبادئ التوجيهية للمدارس الخاصة في بوتان مثلاً تشترط على المدارس الخاصة تحديد وإعلان المبلغ الإجمالي السنوي للرسوم الدراسية التي يتعين على كل

(٥١) انظر [http://laws.bahamas.gov.bs/cms/images/LEGISLATION/PRINCIPAL/1962/1962-0015/](http://laws.bahamas.gov.bs/cms/images/LEGISLATION/PRINCIPAL/1962/1962-0015/EducationAct_1.pdf)

EducationAct_1.pdf

(٥٢) القانون رقم ١١ المتعلق بالمدارس المستقلة (٢٠٠٦) (المادة ٢).

(٥٣) انظر www.chinaeducer.com/en/edulaw/law1.php

(٥٤) انظر www.chinaeducer.com/en/edulaw/law3.php

(٥٥) الفصل ٧ من قانون التعليم الأساسي ١٩٩٨/٦٢٨. انظر

www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1998/en19980628.pdf

(٥٦) انظر Fons Coomans and Antenor Hallo de Wolf, "Privatization of Education and the Right to

Education", in *Privatisation and Human Rights in the Age of Globalisation*, Koen De Feyter and

Felipe Gómez Isa, eds. (Antwerp – Oxford, Intersentia, 2005), pp. 239–240

طالب سدادها في السنة الأكاديمية الواحدة. وفي الكاميرون، تحدّد الدولة بموجب عقد رسوم التعليم في المدارس الخاصة وذلك بالتشاور مع المؤسسات التعليمية^(٥٧).

دال - المعايير الدنيا وقيم حقوق الإنسان

٨١ - يشمل الاستغلال التجاري للتعليم حتماً تقديم القيم المادية على حساب وظيفة التعليم الإنسانية. وتؤدي المدارس الخاصة إلى تفشي منظومة القيم تجارية وترسي نظام تعليم خال من التنوع الثقافي، لأنها تلبي احتياجات طبقة اجتماعية معينة. و"العملية القيمية الثقافية" التي تروجها المدارس الخاصة تنتقص من "القيمة المعنوية" للمعوزين^(٥٨). وتحجب الخصخصة نهجاً شاملاً إزاء التعليم يقوم على تعلم المعرفة وتعلم الصنعة وتعلم العيش معاً وتعلم معنى الوجود^(٥٩).

٨٢ - ويمكن تعزيز وظيفة التعليم الإنسانية ودعمها من خلال قوانين وسياسات. وينبغي أن تقوم السياسات الحكومية في مجال التعليم على الطابع الإنساني للتعليم وتولي الأولوية للقيم الإنسانية المشتركة وللطابع العام للتعليم، كما هو الحال في بلدان منها فرنسا واليونان.

هاء - بعض الأطر التنظيمية المثالية

٨٣ - يمكن أن تستند الدول إلى النظم والنهج التنظيمية الموجودة لوضع أطر تنظيمية. ويُعرف عن الجزائر مثلاً سيطرتها على المؤسسات التعليمية الخاصة؛ فهذه المؤسسات تحتاج إلى إذن مسبق من وزارة التعليم وتخضع شروط إنشائها وفتحها لقواعد صارمة. ويشترط على هذه المؤسسات اعتماد البرامج الرسمية وتحمل المسؤولية المدنية إزاء الطلاب والمعلمين. ويجب على هذه المؤسسات أن تصرح كل سنة اعتباراً من تاريخ إنشائها بمصادر تمويلها، بما في ذلك الهدايا والتبركات، ولا يمكنها الحصول على أي منح أو هبات مالية من جمعيات أو مؤسسات أو منظمات وطنية أو أجنبية من دون موافقة مسبقة من وزارة التعليم. وأخيراً، تنص اللوائح على عقوبات في حال مخالفة القواعد من جانب المؤسسات التعليمية الخاصة^(٦٠).

٨٤ - وفي اليابان، يحدد قانون التعليم المدرسي المعايير الدنيا للتعليم من خلال المبادئ التوجيهية للمناهج الدراسية، ويتيح الأمر المتعلق بإنفاذ القانون أساساً لتطبيق هذه المبادئ.

(٥٧) المادة ٢١ من قانون الكاميرون رقم ٠٢٢/٢٠٠٤ (٢٠٠٤).

(٥٨) Macpherson, "Interrogating the private-school 'promise'", p. 294.

(٥٩) "Learning: the treasure within — report to UNESCO of the International Commission on

Education for the Twenty-First Century" (UNESCO Publishing, 1996), pp. 20–21.

(٦٠) الأمر رقم ٠٧/٠٥ الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وينصّ قانون اليابان للمدارس الخاصة^(٦١) على شروط إنشاء هذه المدارس وإدارتها. وتترتب على عدم احترام اللوائح المحددة عقوبات مدنية.

٨٥- وتعدّ سنغافورة مثلاً جديراً بالتنويه بشكل خاص فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن أن تضبط بها الدول على نحو فعال مؤسسات التعليم الخاصة بفرض عقوبات في حالات الممارسات المخلة. ووفقاً لقانون اليابان للمدارس الخاصة، يجب أن تسجل مؤسسات التعليم الخاصة وتتقيد بالمعايير والقوانين الصارمة جداً فيما يتعلق بالجودة. وقد لا يؤذن للمؤسسة التعليمية الخاصة بالعمل إذا لم تكن تخدم المصلحة العامة. ويحدّد القانون الواجبات والمسؤوليات الإدارية. وينص على "أن تدان بارتكاب جريمة... أي مؤسسة تعليمية خاصة مسجلة تنتهك أي شرط أو قيد مفروض...". وينص على معاقبة أعمال "الغش أو الخداع" أو "تضليل" الجمهور بموجب القانون^(٦٢). ويتضمن القانون أحكاماً شاملة بشأن التفتيش والإنفاذ والجرائم، وكذلك قسماً مفصلاً عن الجرائم التي ترتكبها أطراف اعتبارية، بما في ذلك الجمعيات غير المسجلة التي يمكن، عند ثبوت تورطها في جريمة، ملاحقتها ومعاقبتها وفقاً لذلك^(٦٣).

تاسعاً- قابلية عمليات مؤسسات التعليم الخاصة للتقاضي

٨٦- لاحظت الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان أن الدول ملزمة بحماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الخاصة. وينبغي أن ينص القانون على نحو محدد وواضح على المسؤولية العامة للمدارس الخاصة وعلى إتاحة سبل الانتصاف من قراراتها والطعن فيها. ويندرج الدور التنظيمي للدولة بوضوح في إطار الالتزام بتوفير الحماية^(٦٤). وتمكّن القوانين الموجودة من فهم الالتزامات التي يفرضها الحق في التعليم على المؤسسات الخاصة فهماً أفضل.

٨٧- وقد قضى عدد من الأحكام الصادرة حول العالم بأن مؤسسات التعليم الخاصة مسؤولة أمام الدولة والجمهور. وخلصت المحكمة العليا لنيبال إلى أن الرسوم التي تطلبها مؤسسات التعليم الخاصة تزيد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وقضت بأنه يتعين على السلطات التعليمية وضع برامج إصلاحية لتنظيم المدارس الخاصة تشمل: تنظيم الرسوم وحظر بيع الكتب غير المسجلة والباهظة الثمن والحدّ من عدد المدارس الخاصة المعتمدة^(٦٥).

(٦١) متاح على الرابط الإلكتروني www.japaneselawtranslation.go.jp/law/detail/?id=2301&vm=04&re=01.

(٦٢) قانون سنغافورة رقم ٢١ (٢٠٠٩) بشأن التعليم الخاص.

(٦٣) المرجع السابق.

(٦٤) انظر Coomans and de Wolf, "Privatisation", p. 255.

(٦٥) انظر Open Equal Free, "Nepali Private Schools banned from raising fees. Available from www.openequalfree.org/archives/ed-news/nepali-private-schools-banned-from-raising-fees

- ٨٨- وفي قضية أخرى، خلصت المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا إلى أن الالتزام الإيجابي الرئيسي إزاء احترام الحق في التعليم يقع على عاتق الدولة وأن مؤسسات التعليم الأساسي يجب ألا تنتهك حق الطلاب في التعليم^(٦٦).
- ٨٩- وفي قرار تاريخي، قضت المحكمة العليا للهند بأن تقوم الحكومة، عند منح الاعتراف لمؤسسات التعليم الخاصة، بإنشاء وكالة تفي بالتزامها بتمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم في التعليم: "فطلب رسوم فردية مقابل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية هو حرمان صريح للمواطن من حقه في التعليم بموجب الدستور"^(٦٧).
- ٩٠- وقضت المحكمة الدستورية لكولومبيا في عام ١٩٩٧ بأن استبعاد الأطفال من المدارس على أساس اقتصادي ليس إلا انتهاكاً لمتعتهم بالحق في التعليم^(٦٨). وقضت المحكمة أيضاً بأن المدارس الخاصة مقيدة بالتزامات دستورية محددة لأن الحق في التعليم له طابع أساسي^(٦٩).
- ٩١- وقضت المحاكم في الولايات المتحدة أيضاً بأن استخدام المال العام لتمويل قسائم رسوم التعليم الخاص إجراء غير دستوري وبأن هذه الأموال ينبغي إنفاقها على المدارس العامة^(٧٠).
- ٩٢- ولا بد من وضع نظم قضائية مستقلة وآليات مستقلة لحقوق الإنسان لضمان إنفاذ القوانين واللوائح. ومن المهم أيضاً أن يكون القضاة على دراية جيدة بالالتزامات الدولية للدولة فيما يتعلق بالحق في التعليم. وينبغي إشهار اللوائح المتعلقة بالمؤسسات الخاصة على نطاق واسع للتعريف بها أكثر، لا سيما في صفوف الوالدين والمعلمين وأعضاء ومنظمات المجتمع المحلي، وينبغي أن تسمح هذه اللوائح لأي كيان أو فرد إقامة دعاوى قانونية في حالات الممارسات المخلة أو غير القانونية التي ترتكبها المؤسسات الخاصة. ومن المهم أيضاً دعم دعوى الحق العام لحماية الحق في التعليم من قوى الخصخصة.

(٦٦) انظر *Governing Body of the Juma Masjid Primary School and Others v Essay N.O. and Others*, case CCT 29/10 (2011), especially para. 57.

(٦٧) انظر *Miss Mohini Jain v. State Of Karnataka And Ors*, AIR 1858, 1992 SCR (3) 658.

(٦٨) الحكم جيم - ٩٧/٥٦٠، قرار بشأن طعن دستوري في المادة ٢٠٣ (جزئياً) من القانون رقم ١١٥ لعام ١٩٩٤.

(٦٩) المحكمة الدستورية الكولومبية، القضية T-211/95، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٧٠) قرار صادر عن المحكمة العليا بلويزيانا، أيار/مايو ٢٠١٣. انظر www.washingtonpost.com/blogs/answer-sheet/wp/2013/05/07/louisiana-supreme-court-rules-school-voucher-funding-unconstitutional/.

عاشراً- إطار تنظيمي لضبط مؤسسات التعليم الخاصة يركز على التعليم باعتبارها منفعة عامة

٩٣- يجب وقف الاستغلال التجاري للتعليم من جانب جميع أنواع المؤسسات التي تهدف إلى الربح أو لديها أغراض تتعارض مع القيم الوطنية والتزامات الدول على الصعيد الدولي، ومعاينة المتورطين فيها. ويتواصل فساد المؤسسات الخاصة بسبب غياب اللوائح وآليات الرصد والإشراف والمراقبة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يصبح توفير التعليم الابتدائي أو الأساسي عملاً تجارياً أسرياً من خلال تشغيل مدرسة في منزل خاص. وزيادة على ذلك، يملك عدد قليل من الحكومات لوائح مُرضية بشأن التعليم المقدم من شركات تعليم خاصة. ولا بد أيضاً من وضع لوائح لهذه الشركات^(٧١).

٩٤- وهكذا فإن الإطار التنظيمي للمؤسسات الخاصة مهم جداً في تحديد المسؤوليات وشروط المساءلة^(٧٢). ولقطاع الشركات سجل طويل في منع التنظيم الحكومي، وقد قاضت شركات عديدة حكومات لمحاولتها تطبيق لوائح من شأنها أن تضر بأرباح هذه الشركات. ويجب أن تكون الحكومات جريئة في تنظيم المؤسسات الخاصة، مع التركيز على التعليم باعتبارها منفعة عامة. ويجب أن تضمن اللوائح أن التعليم في متناول الجميع ويخدم المصلحة العامة الواسعة ويعكس مفهوماً إنسانياً واسعاً للتعليم.

٩٥- وينبغي أن يكون إلزامياً على المؤسسات الخاصة التحلي بالشفافية^(٧٣) وتقاسم المعلومات مع الوالدين والمعلمين وجميعيات المجتمع المحلي بشأن عمل المدارس وأدائها وإدارتها. وينبغي للإطار التنظيمي أن يوضح بجلاء واجبات المؤسسات الخاصة ومسؤولياتها تجاه المجتمع المحلي والطلاب والمعلمين والمجتمع عموماً.

٩٦- وأقرت المحكمة العليا للولايات المتحدة بأهمية وضع إطار تنظيمي: فحتى في حالة التعليم الخاص التقليدي، تستطيعفرادى الدول أن تنظم جميع المدارس بصورة معقولة، وأن تفتش وتراقب وتختبر هذه المدارس ومعلميها وتلاميذها، وتضمن تحلي المعلمين بأخلاق حسنة

(٧١) انظر Mark Bray and Ora Kwo, "Regulating Private Tutoring for Public Good: Policy Options for Supplementary Education in Asia" (Bangkok, UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education, 2013).

(٧٢) انظر Global Campaign for Education, intervention at the World Assembly, February 2015. See <http://campaignforeducation.org/en/news/global/view/623-representatives-from-91-countries-come-together-for-the-fifth-gce-world-assembly>

(٧٣) انظر اللجنة المعنية بحقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بأثر قطاع الأعمال على حقوق الطفل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانتصاف".

وحس وطني، وتكفل تعليم بعض المواد الضرورية للمواطنة الصالحة وعدم تعليم أي شيء يضر صراحة بالمصلحة العامة^(٧٤).

٩٧- ويود المقرر الخاص التشديد على حاجة الدول إلى وضع إطار تنظيمي شامل لمراقبة مؤسسات التعليم الخاصة والقضاء على الاستغلال التجاري للتعليم. ويعتبر المقرر الخاص أنه يمكن وضع هذا الإطار من خلال وضع لوائح آمنة وزجرية وعقابية.

ألف - اللوائح الآمرة

٩٨- تتعلق اللوائح الآمرة بإنشاء المدارس الخاصة وتشغيلها، وتحديد المعايير الدنيا، بما في ذلك شروط الاعتراف بها وبعملياتها، ومتطلبات المناهج الدراسية، والمؤهلات الدنيا للمعلمين، ومعايير البنية الأساسية ومقاييس الجودة، والاعتراف بالشهادات أو الدبلومات الصادرة^(٧٥). وهذه متطلبات أساسية لكل مؤسسة. وتشرح هذه اللوائح التزامات الإبلاغ، بما في ذلك مقاييس الأداء والإبلاغ المالي، وتقتضي امتثال متطلبات وكالات الرصد والإشراف.

باء - اللوائح الزجرية

٩٩- يجب أن تحظر اللوائح التعليم الهادف إلى الربح وتنتهي عن التمييز على أساس الرسوم المطلوبة لأن ذلك يفرز التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية ويكرسها^(٧٦). ويمكن للوائح الزجرية أن تحظر تسجيل المدارس الخاصة كشركات، وتشغيل المعلمين غير المؤهلين أو الموظفين العاملين في المدارس العامة، وإغلاق المدارس خلال السنة الأكاديمية، والتساهل مع الدعاية التجارية المزيفة لتضليل الطلاب والوالدين غير المطلعين^(٧٧)، وطلب رسوم فردية وإجبار الطلاب أو الوالدين على دفع أي مساهمة مالية غير معلنة وزائدة عن الرسوم الموافق عليها. ويجب حظر قبول الطلاب على أساس الإمكانيات أو الأصل الاجتماعي أو الإثني أو أي شكل من أشكال الاختبارات النفسية.

(٧٤) انظر *Pierce v. Society of the Sisters of the Holy Names of Jesus and Mary*, 268 US 510 (1925). See also Kemerer and Maloney, "The Legal Framework for Educational Privatization and Accountability" 150 *West's Education Law Reporter* (2001) No. 598, pp. 589-590.

(٧٥) انظر "Plaidoyer sur l'importance du rôle sur l'Etat dans la régulation de la qualité et de l'équité de l'éducation" in "Régulation par l'Etat de la qualité et de l'équité de l'éducation", paper prepared by the International Organization of la Francophonie, annex XII.

(٧٦) انظر <http://globalinitiative-escr.org/advocates-from-91-countries-call-on-governments-to-stop-education-profiteers/>.

(٧٧) انظر على وجه الخصوص www.right-to-education.org/news/un-special-rapporteur-urges-states-ban-all-commercial-advertising-and-marketing-schools#sthash.0ahWXwSW.dpuf.

جيم - اللوائح العقابية

١٠٠ - أفاد أحد الباحثين بأن "عدم تنفيذ ورصد الإطار التنظيمي الذي تشغل ضمنه المدارس الخاصة ترك المشهد التعليمي عرضة للفساد والتلاعب"^(٧٨). ولا يكفي أن يكون الإطار التنفيذي آمراً وزجرياً فحسب، بل ينبغي أن يكون عقابياً أيضاً، بما في ذلك سحب رخص العمل لعدم امتثال اللوائح. وهذا أمر ضروري لمراقبة عدم امتثال اللوائح والتصدي للمؤسسات الخاصة التي تتماهى في الممارسات المخلة والفسادة، مثل تقديم معلومات مزيفة عن الأرباح أو أجور المعلمين والتهرب الضريبي. ومن المهم التحقيق في الممارسات الفاسدة والمخلة وإخضاع مشغلي ومالكي المدارس الذين يقومون بأعمال غير قانونية، أو يفرون بالرسوم التي يسددها الطلاب، للملاحقة الجنائية^(٧٩).

حادي عشر - آليات الإشراف والرصد

١٠١ - يشكل غياب آليات رصد وتنظيم فعالة أحد أكبر إخفاقات الدول. ورغم وجود لوائح للتسجيل والاعتراف بالمؤهلات، يدل النمو السريع للمدارس الخاصة المنخفضة الرسوم وغير المسجلة في العالم النامي على استمرار وجود ثغرات في التنفيذ. وتحمل الدولة مسؤولية وضع آلية إشراف على المدارس الخاصة، ويجب أن تضمن امتثال قوانينها لهذه الآلية.

١٠٢ - ويحث المقرر الخاص السلطات العامة وجمعيات أولياء الأمور - المعلمين ومجموعات المجتمع المدني ونقابات المعلمين على فرض مراقبة وثيقة على الإعلانات والادعاءات الخاطئة التي تروج لمؤسسات التعليم الخاصة. وينبغي أن تنظر السلطات العامة في جميع قضايا الإعلانات التجارية للتعليم وتتخذ إجراءات في جميع حالات الادعاءات المضللة بخصوص جودة التعليم.

١٠٣ - ومن المهم أن تنفذ الدول القوانين والقواعد واللوائح تنفيذاً دقيقاً من خلال الرصد والإنفاذ. وينبغي أن تعزز الحكومات الآليات الوطنية لحقوق الإنسان أو مكاتب أمناء المظالم لتزويد الوالدين بمنفذ للإبلاغ عن الانتهاكات المشتبه في وقوعها، وأن تمكن هذه الهيئات من التحقيق في الادعاءات.

١٠٤ - ويؤدي البرلمان دوراً حاسماً في ضمان الحق في التعليم من خلال اعتماد التشريعات اللازمة والسهر خاصة على فرض حظر قانوني على التعليم الهادف إلى الربح وتناول المسائل المتصلة بإنفاذ القوانين والقواعد واللوائح.

(٧٨) "Private schools for the poor", p. 54.

(٧٩) كشفت كينيا أن الوالدين يشعرون بأن المدارس الخاصة يمكن أن تغلق أبوابها في أي لحظة لأنها موجودة فقط

لإشباع "نزوة الفرد". انظر Day, "The role and impact of private schools in developing countries",

Ashley et al., "The role and impact of private schools", p. 27.

رصد الخصخصة في قطاع التعليم وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان

١٠٥ - ما فتئت هيئات معاهدات الأمم المتحدة تقرر على نحو متزايد بتبعات خصخصة التعليم وضرورة التنظيم، وتذكر من هذه الهيئات لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد أعربت لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية بشأن المغرب (CRC/C/MAR/CO/3-4)، عن قلقها إزاء التوسع السريع لقطاع التعليم الخاص، لاسيما في مستوى التعليم الابتدائي وذلك دون توافر الرقابة اللازمة ما أدى إلى تعزيز الفوارق في التمتع بالحقوق في التعليم. كذلك طلبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من المغرب تقديم معلومات عن تطور التعليم الخاص وأثر الخصخصة في النظام التعليمي (انظر الوثيقة E/C.12/MAR/Q/4).

١٠٦ - ومن المستجدات الجديدة بالترتيب تساؤل كل من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (انظر الوثيقة CEDAW/C/GHA/Q/6-7) ولجنة حقوق الطفل (انظر الوثيقة CRC/C/GHA/Q/3-5) عن خصخصة التعليم في غانا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، طلبت لجنة حقوق الطفل من غانا تقديم معلومات مفصلة عن أسباب توسع قطاع التعليم الخاص، ما يحد من فرص الأطفال الذين لا يسعهم دفع رسوم المدارس الخاصة في الحصول على تعليم جيد (المرجع السابق). وطلبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حكومة أوغندا تقديم معلومات عن أثر نمو التعليم الخاص في حق البنات والأطفال الفقراء في الحصول على التعليم (انظر الوثيقة E/C.12/UGA/Q/1).

١٠٧ - ويؤدّ المقرر الخاص تحديداً حث مجلس حقوق الإنسان على أن يتناول، في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ما للخصخصة من آثار سلبية على الحق في التعليم في البلدان موضوع الاستعراض وأن يستفسر عن التدابير التي اتخذتها الحكومات لتنظيم المؤسسات الخاصة وحماية التعليم باعتباره منفعة عامة. ويجب أن تكون التزامات الدول بحماية الحق في التعليم، لاسيما في سياق الخصخصة، محل اهتمام رئيسياً.

ثاني عشر - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٠٨ - إن التعليم الذي تقدمه جهات أو منشآت خاصة ليس مجانياً ولا منصفاً، ويرحب المقرر الخاص باقتراح الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة ضمان أن يُكمل جميع البنات والأولاد، بحلول عام ٢٠٣٠، تعليماً ابتدائياً وثانوياً مجانياً ومنصفاً وجيداً يفضي إلى حصائل علمية وجيئة وفعالة، وكذلك ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة لفائدة الجميع (انظر الوثيقة A/68/970 and Corr.1، الهدف ٤ - الغاية ٤-١).

ويجب التشديد على التزام الدول الضمني بإعمال الحق في التعليم بسبل منها تدعيم الاستثمار العام في التعليم باعتباره شرطاً مسبقاً لا محيد عنه.

١٠٩- وفي هذا الصدد، يشير المقرر الخاص بقلق إلى تقرير عام ٢٠١٤ بشأن تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٨٠)، الذي يتضمن توصية لحث استثمار القطاع الخاص في التعليم. وفي هذه التوصية مخالفة لاقتراح الفريق العامل المفتوح وتقويض للحق في التعليم. فقد جاء في استنتاجات التقرير أنه "يجب على أفريقيا أن تنشئ قطاعاً خاصاً حيويًا يدعم وضع نظام تعليم ابتدائي دينامي ... وضع إطار تنظيمي ليبرالي ومغر يفضي إلى تحقيق أرباح من الاستثمار"، وهو ما يسقط مسؤولية الدول عن التعليم باعتباره وظيفة عامة جوهرية. فضمان تعليم مجاني جيد للجميع واجب أساسي من واجبات الدول، كما جاء في صكوك منها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي ينص على حق كل فرد في التعليم. لذا يوصي المقرر الخاص بأن تعتمد منظمات المجتمع المدني بياناً مشتركاً يدعو إلى سحب ذلك التقرير^(٨١).

١١٠- ويشكل نظام بناء تعليمي شامل للجميع دافعاً رئيسياً لخطة التنمية المستقبلية ويتطلب اتخاذ تدابير للحد من الخصخصة التي تغذي الإقصاء وانعدام المساواة وتحدد التنمية البشرية. وتعزل الخصخصة وصول الفقراء والمهمشين إلى التعليم الأساسي المجاني؛ ويجب أن يكون التصدي لذلك شاغلاً إنمائياً رئيسياً لما كان التعليم أداة حاسمة للقضاء على الفقر. وينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التزامات حازمة من جانب الحكومات بتعزيز العدالة والمساواة الاجتماعيتين ومن ثم بوضع استراتيجيات تنفيذ وطنية تتوخى الفعالية في تنظيم الخصخصة في التعليم.

ثالث عشر - الاستنتاجات والتوصيات

١١١- يشكل التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وواجباً جوهرياً من واجبات الدول. وهو ليس امتيازاً من امتيازات الأغنياء والميسورين وإنما حقاً غير قابل للتصرف من حقوق كل فرد. وتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن توفير التعليم مباشرة. بيد أن التعليم بصفته وظيفة عامة من وظائف الدول يشهد تراجعاً بفعل التَّهْج التي تحركها السوق والنمو السريع للمؤسسات الخاصة في ظل رقابة ضعيفة من جانب السلطات العامة. وتؤثر الخصخصة سلباً على الحق في التعليم باعتباره استحقاقاً وكذلك باعتباره عامل تمكين. فهي تغذي الإقصاء والتهميش وتقوّض المبدأ الأساسي المتمثل في تساوي الفرص في مجال التعليم. كما تسبّب في تراجع الاستثمار في التعليم العام.

(٨٠) متاح على الرابط الإلكتروني

.www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/MDG_Report_2014_11_2014pdf

(٨١) متاح على الرابط الإلكتروني 141127_2014/11/141127 http://globalinitiative-escri.org/wp-content/uploads/

.Statement-privatisation-AfDB.pdf

١١٢- والتعليم مفيد للفرد والمجتمع ويجب الحفاظ عليه كمنفعة عامة؛ ويجب حماية الاهتمام الاجتماعي بالتعليم من الاستغلال التجاري. وينبغي أن تولي القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالتعليم اعتباراً أقصى لأثر الخصخصة في انحسار الحق في التعليم. وينبغي ألا يكون للاستغلال التجاري للتعليم مكان في النظم التعليمية الوطنية.

١١٣- واسترشاداً بمبادئ العدالة والمساواة الاجتماعيتين، وكذلك بقانون حقوق الإنسان يعتبر تنظيم المؤسسات الخاصة ضرورياً للتخفيف من الآثار الضارة والسلبية المحتملة على الطلاب والنظم التعليمية والمجتمعات. ويمكن للحكومات في هذا السياق أن تسترشد بالقرارات العادلة الصادرة عن المحاكم والاجتهادات الناشئة.

١١٤- وبودّ المقرر الخاص، إذ يأخذ في اعتباره المسائل المبيّنة في هذا التقرير، أن يقدم التوصيات التالية:

١- توفير التعليم باعتباره مسؤولية الدولة

١١٥- تبقى الدولة المسؤولة الرئيسية عن إعمال الحق في التعليم بالنظر إلى التزاماتها القانونية الدولية. وينبغي ألا تسمح الحكومات بإنشاء المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم وأن تتكفل بالتعليم مجدداً باعتباره وظيفة من وظائفها الأساسية في مجال الخدمات العامة. وتوفير التعليم الأساسي المجاني ليس مجرد التزام أساسي من التزامات الدولة بل هو ضرورة أخلاقية أيضاً. ويجب أن تضطلع الدولة بمسؤوليتها كضامن ومنظم للتعليم باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان لكل طفل.

٢- وضع إطار تنظيمي يركز على التعليم كمنفعة عامة

١١٦- ينبغي للدول أن تضع إطاراً تنظيمياً عتيداً يقوم على لوائح آمرة وزجرية وعقابية من أجل إحكام السيطرة على المؤسسات الخاصة.

١١٧- وتحدد اللوائح الآمرة بوضوح شروط السماح للمؤسسات الخاصة بالعمل داخل بلد ما، إلى جانب القواعد والمعايير الدنيا التي يجب على المدارس احترامها. وفي غياب هذه اللوائح، يمكن أن تتكاثر المدارس غير المسجلة. وينبغي أن تحدد القوانين المتعلقة بالتعليم واجبات المؤسسات الخاصة ومسؤولياتها تجاه الجماعات والطلاب والمدرسين والمجتمعات عموماً.

١١٨- واللوائح الزجرية ضرورية لحظر ووقف الممارسات التمييزية والتعليم الهادف إلى الربح والدعاية التجارية الزائفة. ويشكل التعليم وظيفة عامة ومسؤولية اجتماعية. وينبغي ألا يسمح لأي مؤسسة خاصة بتوفير تعليم هادف إلى الربح وخدمة المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.

١١٩- والتدابير العقابية ضرورية لضمان امتثال المعايير والقانون. ويجب تطبيق عقوبات على المؤسسات الخاصة التي تتسبب في انعدام المساواة الاجتماعية، في حين يتعين اتخاذ إجراءات جنائية إزاء الممارسات المخلة والفسادة.

٣- ضبط التجاوزات

١٢٠- ينبغي أن تجري سلطات مكلفة على الصعيد الوطني تحقيقات كاملة في الممارسات المخلة ومن بينها التهرب الضريبي من جانب المؤسسات الخاصة التي تجني أرباحاً باسم التعليم. وينبغي أن تكفل الدول خضوع المعاملات المالية لجميع المؤسسات الخاصة إلى تدقيق منتظم ونشر هذه المعلومات للعموم.

١٢١- وكما جاء في دراسة حديثة الصادر^(٨٢)، ينبغي أن يجري معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التعليمي تحقيقاً كاملاً في ظاهرة الفساد في التعليم الخاص والممارسات المخلة والفسادة للمؤسسات الخاصة.

٤- إنعاش التعليم وتقديره باعتباره خدمة عامة أساسية

١٢٢- إذ تستخلص الدول دروساً من الأثر المدمر للتعديلات الهيكلية على التعليم باعتباره خدمة عامة أساسية، وإذ تتصدى لإيديولوجيا السوق السائدة وانتشار الخصخصة في قطاع التعليم، فإن من واجبها توسيع الفرص التعليمية والاعتراف بالأهمية القصوى للاستثمار العام في التعليم باعتباره أحد التزاماتها الجوهرية. وينبغي ألا تقدّم الدولة، في أي حال من الأحوال، دعماً مالياً للمؤسسات التعليمية الخاصة أو تسمح لشركات خاصة بإدارة مدارس متعددة.

٥- إشراك المجتمع المحلي في توسيع فرص التعليم العام

١٢٣- عندما تعجز الدول عن تلبية الطلب العام على التعليم على أكمل وجه بمفردها، ينبغي تشجيع المدارس المجتمعية، إذ بإمكانها أداء دور تكميلي مهم. لذا ينبغي للسلطات العامة أن تتعاون مع المجتمعات المحلية من أجل إعمال الحق في التعليم. وبالمثل، ينبغي تشجيع المؤسسات الخيرية للمنافع العامة على المساهمة في التعليم باعتباره منفعة عامة.

٦- الحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة وتعزيز وظيفة التعليم الإنسانية

١٢٤- ينبغي ألا تسمح السلطات العامة بتقديم القيم المادية على حساب وظيفة التعليم الإنسانية أو بترويج المدارس الخاصة نظام قيم لا يخدم إلا اقتصاد السوق وتخلو فيه نظم التعلم من التنوع الثقافي. ويجب على الدول أن تكفل توافق التعليم المقدم في

(٨٢) Hallak and Poisson, "Corrupt schools, corrupt universities: what can be done?"

المدارس الخاصة مع أهداف التعليم المعروضة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

٧- التزامات المؤسسات الخاصة في مجال الإبلاغ

١٢٥- ينبغي أن تنص اللوائح على المتطلبات المفروضة على جميع المدارس الخاصة في مجال الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الأداء بصورة كاملة. وينبغي إلزام جميع المؤسسات الخاصة بأن تبلغ السلطات العامة المكلفة، بانتظام، بمعاملاتها المالية وفقاً للوائح الآمرة، وذلك فيما يتعلق بشؤون كالرسوم المدرسية المحصلة والأجور المدفوعة للمدرّسين، وبأن تعلن بشفافية تامة عدم سعيها إلى توفير التعليم لغرض الربح.

٨- تعزيز آليات مراقبة حقوق الإنسان

١٢٦- ينبغي أن تعزز الحكومات الآليات القائمة الخاصة بحقوق الإنسان مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمانات المظالم، أو تنشئ آليات مختصة تراقب بانتظام عمليات المؤسسات الخاصة. وينبغي أن تكون لهذه الآليات سلطة تحقيق مستقلة مكلفة بالنظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات المؤسسات الخاصة وأي ممارسات مخلة. وينبغي أن تنفذ الحكومات التوصيات التي تقدمها تلك الآليات.

٩- رصد الخصخصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان

١٢٧- يود المقرر الخاص حث هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص في أثناء حواراتها مع الدول للآثار السلبية للمؤسسات التعليمية الخاصة وما إذا كانت عملياتها منظمة ومراقبة وفقاً لقانون حقوق الإنسان وأطر الحق في التعليم المكرسة دولياً.

١٠- رصد الخصخصة والاستعراض الدوري الشامل

١٢٨- يرى المقرر الخاص أن من المهم، في سياق الاستعراض الدوري الشامل، بحث الآثار السلبية للخصخصة على الحق في التعليم في البلدان الخاضعة للاستعراض، كما أن من المهم أن تنظم الحكومات المؤسسات الخاصة وتحمي التعليم باعتباره منفعة عامة. وينبغي أن تكون التزامات الدول باحترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله، لاسيما في سياق الخصخصة، شاغلاً ذا أولوية في عمليات الاستعراض.

١١- تعزيز قابلية الحق في التعليم للتقاضي والتنازع بشأن المصلحة العامة

١٢٩- ذكر المقرر الخاص سابقاً أن الحق في التعليم قابل للتقاضي وأن باستطاعة الحكومات أن تستفيد من السوابق القضائية في صياغة القوانين واللوائح والسياسات الرامية إلى تنظيم المؤسسات الخاصة (A/HRC/23/35). وعندما تدمج التزامات الدول في النظم القانونية الوطنية، يغدو من الأسهل الدفاع عن الحق في التعليم إزاء المؤسسات

الخاصة. ويجب أن تكون القواعد واللوائح التي تنظم المدارس الخاصة متاحة بسهولة ويجب توفير سبل خارج نظام المحاكم المكلف لتمكين الوالدين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني من رفع الشكاوى إلى السلطات العامة.

١٣٠- وبغية الدفاع عن الحق في التعليم إزاء عمليات المؤسسات التعليمية الخاصة، ينبغي للدول أن تيسر وتشجع التنازع بشأن المصلحة العامة، وذلك بتوفير المساعدة القانونية أو بدعم كيانات المجتمع المدني التي تضطلع بهذا الدور. وينبغي للدولة أن تدعم أيضاً إنشاء عيادات قانونية في مدارس الحقوق تسعى إلى إجراء البحوث وإعمال الحق في التعليم في المحاكم باعتبار ذلك سبيلاً مجدياً من حيث التكلفة لدعم المصلحة العامة في التعليم.

١٢- التعاون مع البرلمانيين

١٣١- يؤدي البرلمانيون، وبخاصة أعضاء مفوضيات أو لجان التعليم، دوراً رئيسياً في وضع الأطر التنظيمية لمراقبة المؤسسات التعليمية الخاصة وكذلك الإشراف على تنفيذ تلك الأطر. وعملهم في الدعوة إلى إنشاء تلك الأطر هو عمل قيم جداً. وينبغي أن تمنح الدول اللجان البرلمانية سلطة رصد مؤسسات التعليم الخاصة لضمان احترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله بصورة كاملة في البلد.

١٣- تشجيع ودعم دور المثقفين ومنظمات المجتمع المدني

١٣٢- يناشد المقرر الخاص منظمات المجتمع المدني والمثقفين، وكذلك الطلاب والوالدين والجمعيات المحلية، عرض التأثيرات السلبية لمؤسسات التعليم الخاصة. وهو يشجع هذه الأطراف على التعبير عن شواغلها بصوت أعلى وعلى نطاق أوسع باعتبار ذلك وظيفة أساسية من وظائف الميثاق الاجتماعي من أجل التعليم، وفي إطار السعي إلى تكوين حركة عالمية مضادة للاستغلال التجاري للتعليم. فهذه المنظمات تضطلع بعمل دعائي قيم في مجال تعزيز العدالة والمساواة الاجتماعيتين في سبيل التصدي للنهج السوقية في التعليم. وينبغي توفير التشجيع والدعم للبحوث والأنشطة ومشاورات الخبراء المتعلقة بتأثيرات الخصخصة في ممارسة الحق في التعليم والتمتع به.